الانتشار الجغرافي لمؤسسات التعليم العالي للفتاة
دراسة تطبيقية في منطقة الرياض

نورة عبد الله العجلان(*)

ملخص: هذه دراسة تطبيقية لنموذج الانتشار الجغرافي لمؤسسات التعليم العالي للفتاة، وتتخذ من منطقة الرياض مجالاً للتطبيق. وهي تهدف إلى رصد انتشار مؤسسات التعليم العالي للفتاة على المستوى الإقليمي. وتكمن أهمية الموضوع في وضوح نموذج هذا الانتشار في منطقة الدراسة وتحديد مركز النشأة، ونقطة بدء الانتشار، ومرحلة التكثيف بزيادة مواقع الكليات، ومرحلة التشبع. وقد انتشرت الجامعات في مختلف المناطق، ولم يعد هناك تمايز إقليمي في درجة القبول. كما تستمد الدراسة أهميتها من أنها دراسة تطبيقية لنموذج الانتشار الجغرافي التوسعي توصل بها الباحث إلى تحديد مراحل انتشار مؤسسات التعليم العالي، وهو أسلوب علمي لرصد الظاهرات الجغرافية بهدف التحكم بها.

المصطلحات الأساسية: الانتشار المكاني، التعليم العالي، النماذج الوصفية الجغرافية، الانتشار الجغرافي التوسعي، مكان النشأة والمآل والمسلك، الحواجز المكانية وغير المكانية، التحليل المكاني.

المقدمة:

تعد مدينة الرياض "مكان النشأة" Origin لظهور مؤسسات التعليم العالي للفتاة– كلية التربية – عام 1970م؛ حيث بدأت بثمانين طالبة، ومنها انتشرت فروع كليات البنات في جميع مناطق المملكة التي تعد المآل Destination، وزاد عدد المقيدات في مرحلة البكالوريوس حتى وصل عام 1429–1430هـ إلى 410595 طالبة، يمثلن 62% من إجمالي الطلبة المقيدين، (سوف يضطر الباحث لاستخدام السنوات الهجرية في بعض الأحيان؛

(*) قسم الجغرافيا، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، المملكة العربية السعودية، الرياض.

نظراً لأن الإحصاءات تعتمد السنة الدراسية التي قد تقع في سنتين مختلفتين) إضافة إلى 5023 طالبة مبتعثة يمثلن 19.74% من عدد المبتعثين عام 1426-1427هـ، ووصلت نسبة المقيدات والمستجدات إلى 60% من نسبة المستجدين والمقيدين. وتضم كليات البنات أعلى نسبة من المقيدين في الجامعات بنسبة 41.21% من الإجمالي العام، و17% من الطالبات المقيدات؛ حيث بلغ عددهن عام1425–1426هـ نحو 350216 طالبة، ارتفع في عام 1430هـ إلى نحو 368365 طالبة. كما تضاعف عدد الجامعات الحكومية والأهلية إلى20 جامعة حكومية عام 1431هـ، تضم 444 كلية وبرنامجاً، و22 جامعة وكلية أهلية، وانتشر التعليم العالي في مدن المملكة ولم تعد الجامعات والكليات تستوعب الخريجين. ومع الظروف الطبيعية والبشرية التي شكلت مسلك هذا الانتشار Paths ومن ثم شدة تركز السكان في المدن الرئيسة وسرعة ارتفاع معدلات التحضر، فإن التعليم العالي شكل أحد أهم أسباب النزوح إلى المدن المليونية على الرغم من انتشار المشروعات التنموية في مختلف المناطق، وتؤكد التقارير الدولية والإقليمية – كالتقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005م – هذه الظاهرة؛ حيث تقدر نسبة سكان المدن إلى الريف في المملكة عام 2003م بنحو 12:88 ويصل معدل التحضر إلى 3.5% سنوياً، وهو وضع غير صحي، له خطورته على المدن والظهير؛ مما دعا إلى تخطيط جاد من أجل تحقيق تنمية شاملة متوازنة بين مناطق المملكة؛ لتقليل التباينات في مستويات التنمية والحد من الهجرة من منطقة إلى أخرى وداخل المنطقة الواحدة، وتشجيع الاستقرار في الظهير الجغرافي، و تخفيف الضغط السكاني في المدن الرئيسة، التي استحوذت على ثلث سكان المملكة 64.5% عام 1425هـ، (وزارة التخطيط، خطة التنمية الثامنة 1425– 1430هـ الفصل العاشر)، وتتجلى المشكلة في منطقة الرياض؛ حيث تستحوذ مدينتان فيها على 82% من جملة سكانها وهما (الرياض 76%، الخرج 6%). (وزارة التخطيط، خطة التنمية الثامنة)، وهو ما تطلب وقفة جادة للحد من هجرة السكان إلى المدن الرئيسة، وقد بدأت خدمات التعليم العالي في المدن الرئيسة؛ لأنه يعد مطلباً اجتماعياً لمختلف المناطق، ويعد دعم خادم الحرمين الشريفين المتواصل لنشر الجامعات ومؤسسات التعليم العالي انطلاقاً نحو التخطيط المستقبلي الأمثل لتنمية إقليمية مستدامة.

الخلفية النظرية:

اهتمت الدراسات الجغرافية بتحديد طبيعة العلاقات بين متغير الزمن time والحيز المكاني space وتحليل هذه الطبيعة، وانقسم الجغرافيون في تفسير

الانتشار الجغرافي للظاهرات إلى اتجاهين: الانتشار التطوري تبعاً لنظرية دارون، والانتشار التوسعي. و كان فريدريك راتزل رائداً في هذا المجال؛ إذ تبنى منهجاً تاريخياً – جغرافياً متأثراً بالمدرسة الجغرافية الألمانية؛ فركز على أهمية الاتصالات والعلاقات الثقافية بين الشعوب ودور تلك العلاقات في نمو الثقافة وانتشارها، وكانت البداية مع تتبع انتشار الثقافات والاكتشافات و التقنية، ويرجع كثير من الاهتمام بدراسة موضوع الانتشار إلى جهود تورستن هجر ستراند Hager strand وزملائه في جامعة لند، الذي نشر كتابه الانتشار المكاني: عملية بدعية Spatial diffusion as an innovation process 1953م، وركز فيه على انتشار بعض الطرق الزراعية الجديدة في المناطق الزراعية التي تقع في وسط السويد، وقد أثار الكتاب دراسات أخرى؛ لأنه شمل نموذجاً جغرافياً للانتشار. ويشمل النموذج ثلاثة عناصر: مكان النشأة origin، المآل Destinations، المسلك (Paths) (بيتر هجت، 1996)، واقترح في إحدى دراساته نموذجاً ذا أربع مراحل للانتشار، سماها موجات الابتداع Innovation waves أو موجات الانتشار. ووضع ريتشارد موريل لموجات الانتشار خرائط كنتورية تتأثر بالزمان والمكان، وأكد أثر طبيعة الوسط في عملية الانتشار وأن الموجة القادمة من مكان مركز معين تفقد هويتها إذا قابلت موجة أخرى قادمة من اتجاه آخر. إن الدراسات التي بحثت في طبيعة العلاقة المتبادلة بين متغيرات الزمن والحيز المكاني، التي لها دور حاسم في عملية الانتشار المكاني للظواهر الجغرافية تعد الأساس لفهم انتشارالكثير من الظاهرات الجغرافية، ويمكن الاستدلال على ذلك بدراسة تطبيقية لنموذج الانتشار المكاني لمؤسسات التعليم العالي للفتاة كظاهرة يمكن رصدها. فقد تزايد انتشار مؤسسات التعليم العالي عامة والتعليم العالي للفتاة خاصة، واتضح جلياً التفوق النوعي لها؛ فمن تتبع الموجز العلمي لعامي 2004م، 2007م، الذي يعده معهد اليونسكو للإحصاء بمونتريال (http//www.uis.unesco.org)عن التعليم في العالم، يتبين أن المملكة العربية السعودية تصنف في هذا المجال لمستوى اسكد على النحو التالي: 5أ : بلغت المملكة 62 وهو ما يعني سيادة الدراسات النظرية في المرحلة الجامعية التي تمنح مؤهلات كافية للتمكين من الالتحاق ببرامج بحثية متقدمة أو ممارسة مهنة تتطلب مهارة عالية. وما فوق المرحلة الجامعية 5ب : بلغ مستوى المملكة (42)، وهو ما يشير إلى تعليم أكثر تخصصاً من 6أ في النواحي التطبيقية والتقنية والعلمية، و 6أ 37 مستوى علمي متقدم. كما يشير التقرير نفسه إلى أن مؤشر المساومة بين الجنسين في التعليم العالي بلغ 1.49، وهو ما يعني التفوق النوعي للإناث في التعليم

العالي، في حين سجلت اليابان في التقرير نفسه 0.85 فقط عام 2002م، وجاء التوزع وفقاً لمستويات اسكد: (5أ: 85، 5ب: 13، (6) 2) عام 2002م، في حين تطورت إلى (5أ : 65، 5ب: 21، 6: 40) عام 2005م، وكانت نسبة التخرج 5ب : 15% للذكور والإناث: 10 ذكور و 21 إناث، وسجل مؤشر المساواة بين الجنسين 2.07. إن هذه النتيجة ما هي إلا انعكاس لانتشار ظاهرة الإقبال على التعليم العالي في المملكة خصوصاً في وسط الفتيات. ومن مكان النشأة في المدن الرئيسة إلى المآل في المناطق الأخرى، وعبر مراحل تطورية تبين أثر الحواجز المكانية وغير المكانية، ويشترط للانتشارعنصرا الاتصال "الانتقال" والقبول، وهما العنصران اللذان يؤديان إلى انتشار الظاهرة وتسهيل اختراق الحواجز. إن تتبع عملية الانتشار المكاني للتعليم العالي – كظاهرة جغرافية بما يعترضها من عوائق أو حواجز تحد من انتشار الظاهرة أو تعمل على إيقافها – يمكن تلخيصها في أربعة أنواع من عوائق الانتشار الجغرافي (بيتر هاجت 1996م، الفصل الثالث عشر):

1 – الحواجز الماصة absorbing barriers: هذا النوع من الحواجز يوقف موجة الانتشار تماماً، مثل المحيطات والصحراء الواسعة وسلاسل الجبال الوعرة التي حدت حركة السكان.

2 – الحواجز العاكسة reflecting barriers: يعمل هذا النوع من الحاجز على تحويل موجة الانتشار وإعادة تحويلها نحو الاتجاه الآخر.

3 – الحواجز المنفذة permeable barriers: وهي الحواجز التي تمتص قسماً من طاقة موجة الانتشار، ولكنها تسمح لباقي الموجة بالمرور من خلال تلك الحواجز.

وهذه الحواجز (الماصة والنفاذة والعاكسة) حواجز مكانية spatial barriers.

4 – الحواجز غير المكانية non - spatial barriers: وأبرز أنواعها الحواجز السيكولوجية psychological barriers و الحواجز الحضارية cultural barriers التي ترتبط بالنواحي الدينية واللغوية والسياسية وتؤثر على عملية الانتشار المكاني، ويمكن تعميم هذا النموذج في دراسة الظواهر الأخرى وتحديد آلية التعامل معها وفقاً للمطلوب، سواء الحد من انتشار الظاهرة أو المساعدة على انتشار موجاتها وكشف وسائل المعالجة.

مشكلة الدراسة:

يحظى التوسع في التعليم العالي عامة والتعليم العالي للفتاة خاصة باهتمام

بالغ في المملكة العربية السعودية على المستويين السياسي والاجتماعي من أجل تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة، وإن كان الانتشار طبيعياً إلا أنه يلاحظ:

1 – توسع انتشار مؤسسات التعليم العالي للفتاة في جميع مناطق المملكة العربية السعودية.

2 – أن الانتشار الجغرافي لا يتواكب مع ظاهرة الإقبال على التعليم العالي؛ إذ إن الجامعات لاتستوعب المتقدمين من الحاصلين على الثانوية العامة، وقبول الطلبة لا يتجاوز الثلثين؛ مما يشير إلى أن هناك إقبالاً وحواجز أمام موجات الانتشار.

3 – أن نشر مؤسسات التعليم العالي وتوزيعها خارج المدن الرئيسة يتأرجح بين التأييد والرفض، ورصده كظاهرة جغرافية والعوامل المؤثرة فيه يحل جزءاً من هذه الإشكالية.

هدف الدراسة:

رصد انتشار مؤسسات التعليم العالي للفتاة على المستوى الإقليمي كظاهرة جغرافية من أجل:

– تطبيق نموذج الانتشار على توزيع مؤسسات التعليم العالي للفتاة؛ حيث إن توسع انتشار موجات الظاهرة هو نتاج ومحصلة لعدد من الأسس الجغرافية.

– الكشف عن الحواجز المكانية وغير المكانية التي أثرت على انتشار التعليم العالي في المملكة.

– كيفية معالجة انتشار الظاهرات بالتحكم في الحواجز.

أهمية الدراسة:

وضوح نموذج الانتشار الجغرافي لخدمات التعليم العالي في منطقة الرياض بتحديد مركز النشأة ونقطة بدء عملية الانتشار الفعلية ومرحلة التكثيف بزيادة مواقع الكليات ومرحلة التشبع؛ حيث انتشرت الجامعات في مختلف المناطق، ولم يعد هناك تمايز إقليمي في درجة القبول؛ مما يجعل من هذه الدراسة مهمة كدراسة تطبيقية لنموذج الانتشار الجغرافي التوسعي expansion diffusion. وهذه الدراسة تركز على ظاهرة انتشار التعليم العالي للفتاة، وتتلخص أهميتها في:

– الأهمية النظرية في مجال تطبيق نموذج الانتشار للتحكم في موجات انتشار الظاهرات.

– الأهمية العلمية؛ إذ تسهم في مساعدة المخططين في متابعة الظواهر وتحديد مسارها.

الدراسات السابقة:

على الرغم من كثرة الدراسات والمشروعات البحثية والمؤتمرات التي تناولت التعليم العالي للفتاة فإن دراسة التوزيع الجغرافي لم يتطرق له إلا: نورة العجلان، (2008م) في دراستها: التوزيع المتوازن لمؤسسات التعليم العالي للبنات في منطقة الرياض كوسيلة للتنمية الإقليمية. وهي دراسة تهتم بالأسس الجغرافية لتحديد توزيع الخدمات الرئيسة مثل مؤسسات التعليم العالي. أما قضية الانتشار الجغرافي فقد اهتم بها الجغرافيون في المملكة العربية السعودية كفكر جغرافي؛ حيث قدم عبدالحافظ الأصم، 1407هـ دراسة بعنوان "مدخل إلى مفهوم الانتشار الجغرافي المكاني"، نشرت في مجلة بحوث ودراسات العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود. وهناك دراسة لجهاد محمد فرية نشرت في أكثر من موقع على الإنترنت، وتناولت التطور التاريخي للفكر الجغرافي. وهذه الدراسة التي نحن بصددها تركز على تطبيق نموذج الانتشار الجغرافي لظاهرة انتشار مؤسسات التعليم العالي للفتاة في منطقة الرياض.

منهج الدراسة:

اتبع في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة نشر الخدمات كتنظيم مكاني اعتماداً على:

– مؤشرات إحصائية: وهي تشمل إحصاءات التعليم العالي.

– مؤشرات طبيعية: وتعتمد على الخصائص الجغرافية للمحافظات.

– مؤشرات بشرية : وهي الخصائص السكانية مثل معدلات النمو والنشاط الاقتصادي.

وذلك من أجل التحقق من الفروض التالية:

– يمكن للجغرافي الإسهام في معالجة القضايا الاجتماعية برصد انتشار الظاهرات الجغرافية، مثل مؤسسات التعليم العالي للفتاة من حيث (النشأة – المآل – المسلك).

– يمكن من خلال تحليل العلاقات المكانية الكشف عن الحواجز المؤثرة في الانتشار الجغرافي لخدمات التعليم العالي للفتاة في الرياض.

– إن انتشار مؤسسات التعليم العالي للفتاة مر بمراحل في منطقة الرياض يمكن كشفها.

منطقة الدراسة:

شملت منطقة الدراسة منطقة الرياض الإدارية. وقد اختيرت هذه المنطقة؛ لأن قوة استقطابها للمؤسسات العامة و التعليم العالي للفتاة خاصة واضحة، وهي تنفرد بهذا الاستقطاب على مستوى المملكة، حيث تضم 75%من السكان: 5,458 ملايين، تستحوذ مدينة الرياض على 75% منهم (4,087 ملايين نسمة) يشكلون 24.1% من سكان المملكة، في حين لا يشكل سكان الظهير سوى 1,368 مليون نسمة (يمثلون 25% من سكان المنطقة 2004)؛ مما يشكل حاجزاً ماصاً بنسبة 75% لنشر مؤسسات التعليم العالي، وتعد ثاني منطقة من حيث المساحة؛ حيث تبلغ مساحتها 374 ألف كلم، وهو ما يمثل 17% من مساحة المملكة. شكل (1).

أولاً – جغرافية منطقة الدراسة:

– الظروف الطبيعية :

تشغل منطقة الرياض الإدارية معظم هضبة نجد، وتنقسم – لاختلاف السطح والمناخ – إلى عالية نجد ذات المجاري الطويلة التي تنحدر روافدها العليا من جبال الحجاز، وأسفل نجد التي تتألف من مجموعة من الحافات الصخرية و الهضاب والسهول، وتتخللها تكوينات رملية شكلت عوازل بين مناطق الاستقرار. وتتميز بتنوع مظاهر السطح وتقطعه؛ فتسود الصخور الرسوبية في الشرق وتسود الصخور النارية الصلبة في الغرب، وتظهر التضاريس البارزة وأهمها حافات طويق التي تمتد 100كم تقريباً في شكل قوس يفصل الشرق عن الغرب، و قد شكلت عوامل التعرية المختلفة المظاهر التضاريسية، وقسمت المجاري المائية الهضبة الرئيسة إلى مجموعة من الهضاب، تنتشر حولها الواحات الزراعية والأماكن العمرانية، وهذه الأودية شكلت مرتكزات نمت حولها مناطق الاستقرار البشري. وقد أثر هذا الوضع في تبعثر توزع المراكز العمرانية في منطقة الرياض.

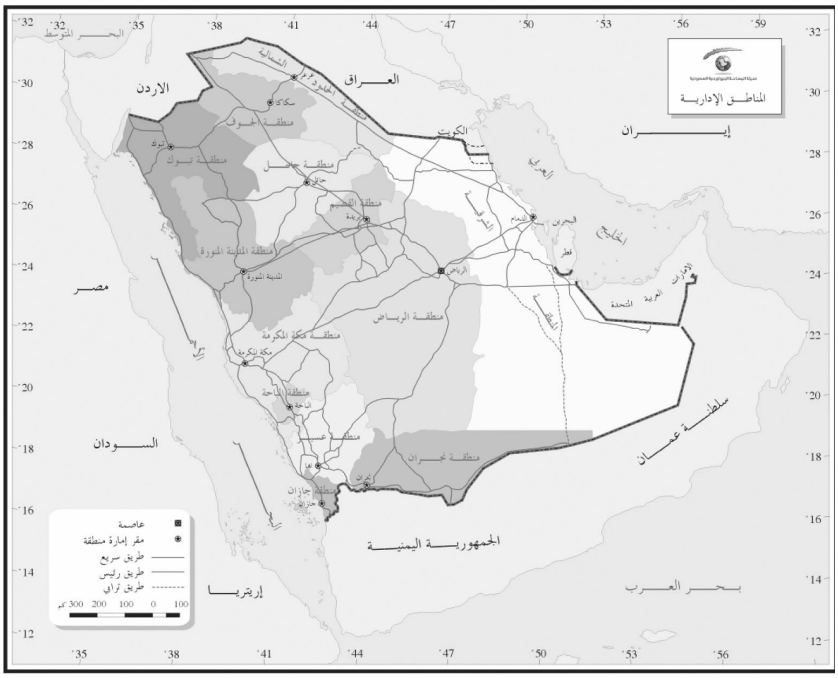

شكل (1): التقسيم الإداري للمملكة العربية السعودية

المصدر: المساحة الجوية 1430هـ/ 2009م.

وهي تمثل مواقع الانقطاع والاتصال الطبيعي، والحركي، وإليها يعزى كثرة المراكز وتباعدها وتفتتها إلى أكثر من 732 موقعاً عمرانياً، وقد أثرت على حركة الاتصال بين المواقع العمرانية وأعاقت موجة انتشار مؤسسات التعليم العالي للفتاة لفترة؛ حيث إن المدارس انتشرت وفقاً لتوزع المراكز العمرانية لكن الكليات والجامعات لم يكن في الإمكان نشرها لتبعثر المراكز، وقد ربطت مناطق الاستقرار بشبكات نقل شكلت معابر، في حين شكلت المراكز السكنية عقداً وحلقات وصل تتقاطع فيها أحياناً خمس طرق برية ومواقع أخرى بؤرية أو مركزية، ومواقع هامشية، ومواقع داخلية، وأخرى مواقع بينية، شكل (2). ويلاحظ في منطقة الرياض تناثر المراكز العمرانية ووجود مناطق قابلة للنمو الحضري، مثل الخرج والدوادمي وسدير. ويسود منطقة الرياض مناخ صحراوي حار يتميز بارتفاع درجة الحرارة والجفاف صيفاً، وتنخفض درجة الحرارة وتسقط الأمطار شتاء، وتراوح درجات الحرارة الصغرى بين 30 و 37 درجة، والعظمى بين 45 و 52 درجة صيفاً، أما في

فصل الشتاء فتراوح درجات الحرارة بين 6 و 18 درجة مئوية في المتوسط مع أمطار متوسطة وغير مضمونة تبلغ في شمال الرياض 150– 250 مم، وفي الوسط 50 – 100مم، أما في جنوب المنطقة فتراوح بين 10و 100مم، ويبلغ معدل الرطوبة 32% (مصلحة الإحصاءات العامة، كتاب الإحصاء السنوي لعدة سنوات). وقد شكل المناخ المتطرف حاجزاً مكانياً أثر على حركة التردد بين المدن، وقلل من استخدام الرحلات اليومية لتلقي العلم أو العمل، وكون حاجزاً عاكساً لموجات انتشار الكليات؛ لأنه أعاد توجيه موجات الانتشار نحو ضروره إيجاد حل لوصول خدمات التعليم العالي للفتيات، فاضطرت الملتحقات بالتعليم العالي في كليات البنات في البداية إلى

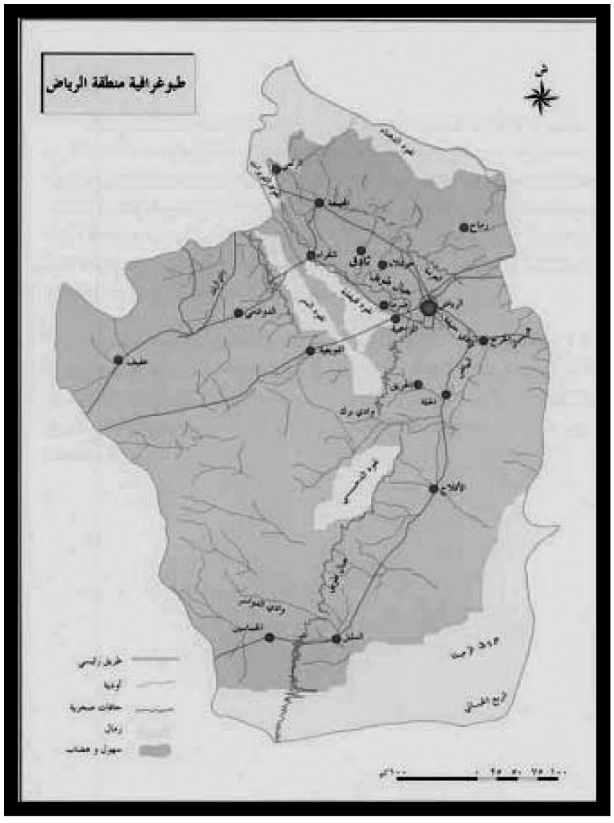

شكل (2): طبوغرافية منطقة الرياض

المصدر: أطلس منطقة الرياض.

الإقامة في السكن الداخلي، واضطرت كثير من الأسر للهجرة من المحافظات إلى مدينة الرياض من أجل إكمال تعليم الأبناء لصعوبة التنقل يومياً إلى العاصمة الرياض؛ فزادت الهجرة وأصبحت مشكلة، وزاد من قوة هذا الحاجز انتشار العروق الرملية التي فرضت تبعثر المناطق السكانية وعدم اتصالها وفقاً لامتداد تلك العروق، وانعكس أثر المناخ على نوع الغطاء النباتي وتوزع الأراضي الزراعية والمراعي، وهو ما كان له أثره الواضح في نمط الملكية للقرى والمراكز العمرانية في منطقة الرياض؛ حيث شكلت خطوط تقسيم المياه حدوداً فاصلة بين المراكز العمرانية، وفرض نمط ملكيات الأراضي السائدة التبعثر؛ فانتشرت المراكز العمرانية كنويات صغيرة مبعثرة في منطقة الرياض؛ وهو ما أدى إلى عدم توازن توزع السكان؛ فيرتفع عددهم في شمال خط 24 شمالاً؛ حيث يزيد التساقط وتقع معظم المحافظات شمال دائرة عرض 22.5، شكل (3)، وهو ما فرض إعادة توجيه نشر مؤسسات التعليم العالي للفتاة وفقاً لهذا التوزع.

- الظروف البشرية لمنطقة الرياض:

أثرت الظروف الجغرافية على توزع السكان وشكل الاستقرار في منطقة الرياض؛ فتبعثرت المراكز العمرانية في أكثر من 732 مركزاً ومحلة عمرانية، ظهرت في شكل مدن و قرى وموارد مياه متباعدة، توزعت وفقاً للظروف الجغرافية في (36 مدينة فقط، تمثل 17% من مدن المملكة)، وهي مدن صغيرة تتباين في توزعها وأحجامها، وتقع 76% من المراكز العمرانية في قرى صغيرة، يقل عدد سكانها عن 5000 نسمة، وهو ما أثر على التقسيم الإداري لمساحة المحافظات، وقسمت منطقة الرياض إدارياً إلى عشرين محافظة، (الرياض، الدرعية، رماح، حريملاء، ثادق، المجمعة، الغاط، الزلفي، شقراء، ضرما، المزاحمية، الخرج، حوطة بني تميم، الحريق، الأفلاج، السليل، وادي الدواسر، الدوادمي، القويعية، عفيف)، وتعد مدينة الرياض أكبر تجمع سكاني في المملكة، وأقوى نقطة جذب في المنطقة، شكل (3).

- توزع التجمعات العمرانية في منطقة الرياض:

يقدر عدد سكان منطقة الرياض بنحو 5455273 نسمة وفقاً لمصلحة الإحصاءات العامة عام 2004م، بنسبة 22.63%من سكان المملكة، يشكل الذكور 57.2% منهم، في حين تبلغ نسبة الإناث 42.8%، وتبلغ الكثافة السكانية نحو 5.1 شخص/ كيلو متر

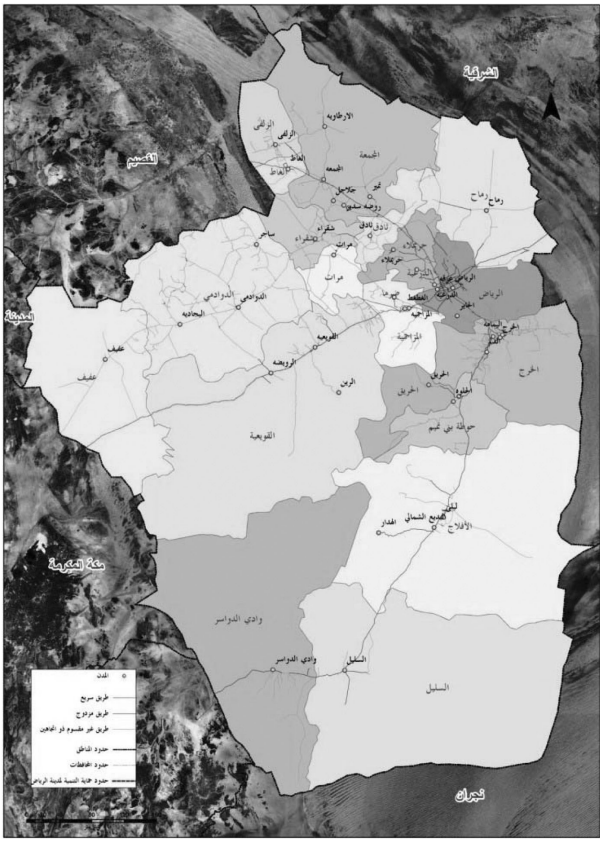

شكل (3): تقسيم المحافظات في منطقة الرياض

المصدر: هيئة تطوير مدينة الرياض

مربع. ويعد هذا المعدل عالياً بالموازنة مع متوسط الكثافة في المملكة، الذي يقدر بنحو 4.6 شخص/كيلومتر مربع. ويتركز معظم سكان منطقة الرياض في مدينة الرياض، كما ذكر سابقاً، ولذلك تستأثر هذه المدينة بـ81% من مؤسسات التعليم العالي، ويزداد عدد سكانها سنوياً حتى بلغت الزيادة 900 ألف نسمة عامي 1417هـ و1420هـ، أضيفوا إلى عدد سكانها (مصلحة الإحصاءات العامة، 2005م). وتتوقع الهيئة العليا لتطوير الرياض أن يصل سكان مدينة الرياض إلى ما يقارب 8 ملايين عام 2011م، وهو ما يشكل مشكلة تحضر تعوق التنمية الإقليمية؛ حيث إن قوة جذب الرياض – كمدينة – تتضاعف؛ مما يفرغ الأطراف من السكان، ويزيد من الضغط على الموارد والخدمات في العاصمة.

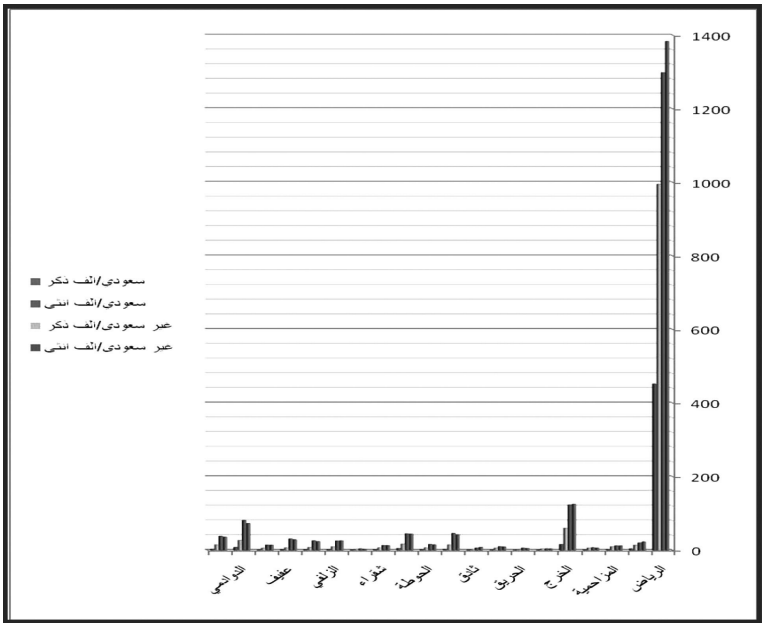

شكل (4): توزع عدد السكان وفقاً للجنس والجنسية في منطقة الرياض 2005م

المصدر: من إعداد الباحث.

من شكل (4) يتبين ما يلي:

– عدم توازن التوزع السكاني؛ حيث يتركز السكان في مدينة الرياض، خصوصاً الذكور.

– ترتفع نسبة الإناث في محافظات الدوادمي، ووادي الدواسر، والقويعية والحوطة، وهي المحافظات التي تتعدد فيها المراكز العمرانية، وينتشر فيها الريف، ولا تزال تنمو نمواً متوازناً؛ مما يدعم جذب مؤسسات التعليم العالي للفتيات فيها.

– كونت الظروف الطبيعية حواجز مكانية أدت إلى ضعف التردد في منطقة الرياض؛ حيث أظهر قياس الباحث لقوة التجاذب في بحثين سابقين محدودية التردد لضعف قوة التجاذب بين المراكز العمرانية، وهو ما حد من التردد اليومي لطلب العلم والعمل بين العاصمة والأطراف، وكانت قوة التجاذب التي بلغت 90 تتركز في دائرة حول مدينة الرياض لمسافة محدودة تبلغ 60 كم، حتى حدود المزاحمية؛ حيث يعيش كثير ممن يعملون في الرياض في المراكز المنتشرة في هذا النطاق مثل

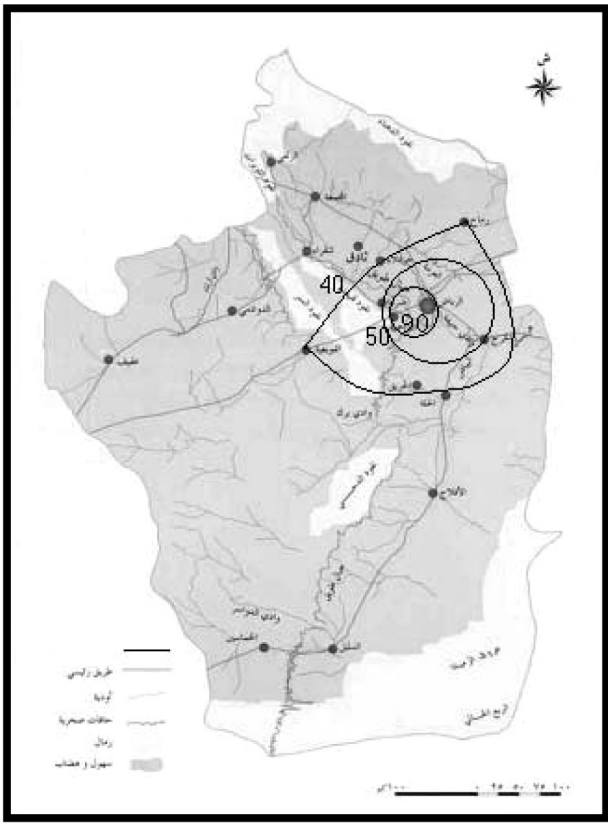

شكل (5): قوة التجاذب في منطقة الرياض على أساس عدد السكان وأطوال الطرق عام 2005م

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على خريطة أطلس الرياض.

الدرعية، تليها حلقة أخرى بقوة أضعف تصل إلى 50 فقط لمسافة تبلغ 80كم وتمتد إلى الخرج التي يزداد التردد بينها وبين الرياض العاصمة، ثم تضعف قوة التجاذب لتصل إلى 40 لمسافة 120 كم لتشمل رماح شرقاً والقويعية غرباً والدلم جنوباً، بعدها تتدنى قوة التردد لبعد المسافة وقلة السكان، وهو ما شكل حاجزاً ماصاً لموجة انتشار مؤسسات التعليم العالي؛ إذ إن الخدمات في مدينة الرياض يتوقف الاستفادة منها دون الحاجة إلى الهجرة عند هذا الحد، وهو ما يفرض ضرورة نشر الخدمات وجذب موجة الانتشار في المناطق والمحافظات التي تبعد عن الرياض ويضعف التجاذب بينها وبين مدينة الرياض؛ لتحقيق المطلب الاجتماعي ولضمان بقاء السكان وعدم هجرتهم، شكل (5).

ثانياً – انتشار مؤسسات التعليم العالي للفتاة في المملكة عامة ومنطقة الرياض خاصة:

1 – نمو مؤسسات التعليم العالي للفتاة وانتشارها:

تشير إحصاءات وزارة التعليم العالي إلى أن عدد الطالبات في مؤسسات التعليم العالي ارتفع من 80 طالبة عام 1390هـ إلى 368365 عام 1430هـ، وقد كان للسياسات المتمثلة في أهداف التعليم وتأطير البيئة التعليمية للفتاة، التي اتفقت مع النسق الثقافي للمجتمع أثر في الإقبال على التعليم عامة والتعليم العالي خاصة، وهو ما ساعد على التغلب على الظروف الجغرافية، وأسهم في نشر الخدمات التعليمية وتوزيعها كمطلب اجتماعي خصوصاً أن بيئة العمل هي بيئة تتفق مع النسق الثقافي، وهو مازاد من إقبال الفتيات على الالتحاق بكليات البنات. ويبين جدول (1–2) وشكل (6):

– أن كليات البنات تضم 262268 طالبة يمثلن 41% من المقيدين في التعليم العالي و71% من عدد الملتحقات بالتعليم العالي من الفتيات، ولاتزال تستحوذ جامعة الأميرة نورة على أعلى نسبة للطالبات الملتحقات بالتعليم العالي في مدينة الرياض مع جامعة الملك فيصل في الشرقية – انظر شكل (7) –؛ حيث تلقى قبولاً اجتماعياً.

– أن تركز 94.4% من عدد الملتحقات بالتعليم العالي في المملكة في الجامعات ومؤسسات التعليم المنتشرة كان في المدن الرئيسة كالرياض 10.6% ضمن جامعة الملك سعود 6.8% وجامعة الإمام 3.8%، وجدة في جامعة الملك عبدالعزيز 7%، ومكة المكرمة بجامعة أم القرى 3.4%، وفي الدمام جامعة الملك فيصل 2.3%، وهو ما يعكس تركز ظاهرة انتشار مؤسسات التعليم العالي في المدن الرئيسة التي تمثل مكان النشأة لظاهرة التعليم العالي في المملكة.

– أن منطقة الرياض تستحوذ على 12 جامعة من جامعات المملكة، تضم طلبة وطالبات، ثلاث منها حكومية وتسع جامعات وكليات أهلية وكليات للتقنية، إضافة إلى المعاهد الصحية؛ مما جعلها تستحوذ على 27.5% من إجمالي أعداد الطلبة المقيدين في مؤسسات التعليم العالي الحكومي في المملكة عام 1429/1430هـ، و26.2% من عدد الطالبات المقيدات في التعليم العالي الحكومي في المملكة، تليها منطقة مكة المكرمة بنسبة 23%، وتستأثر معها على 50% من إجمالي عدد الطلبة المقيدين.

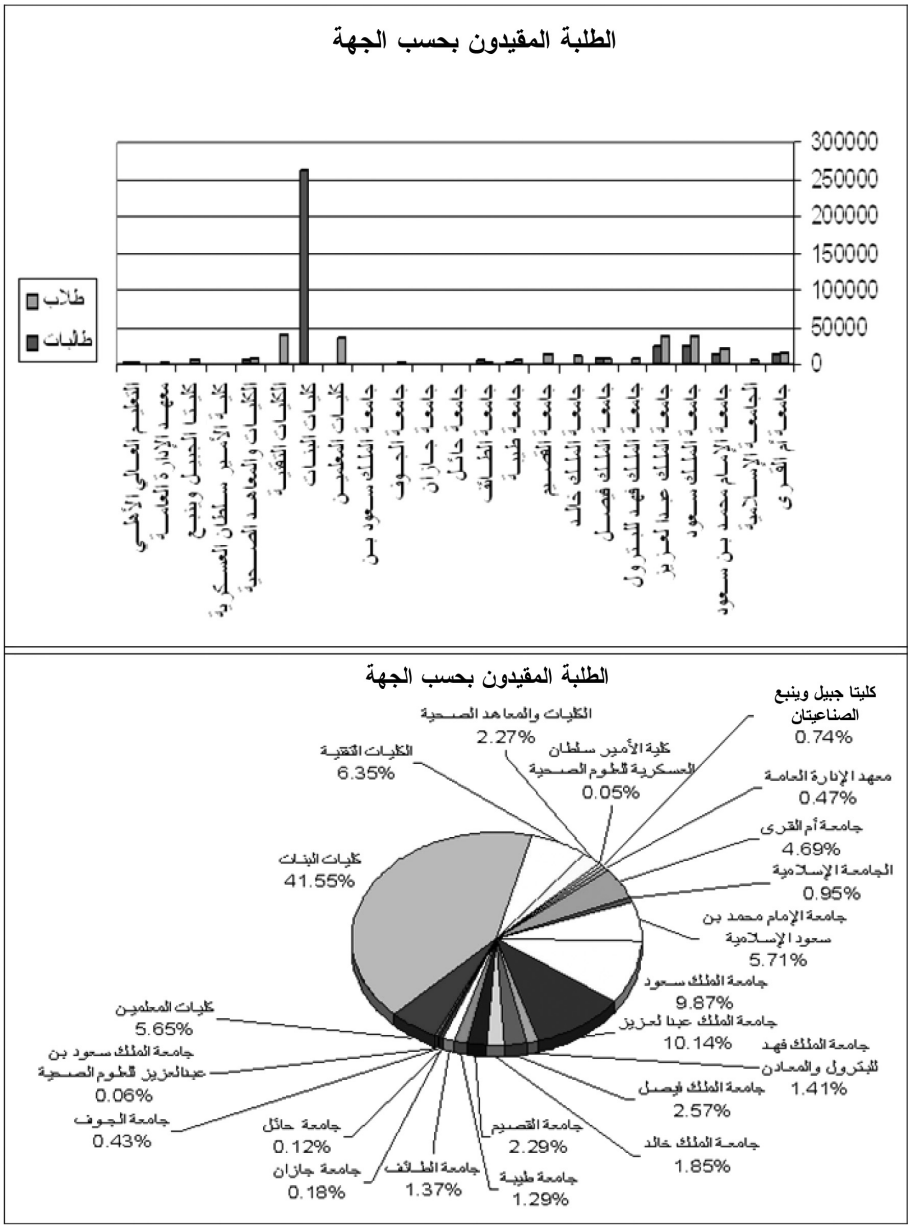

شكل (6)

المصدر: موقع وزارة التعليم العالي.

– تعد مدينة الرياض مكان نشأة مؤسسات التعليم العالي خصوصاً للفتاة، كما أن 84% من عدد المقيدات في التعليم العالي يتركزن فيها اليوم، وهي نقطة انتشار موجات التعليم العالي للفتاة، و فيها أنشئت أول جامعة حكومية للبنات عام 2007م، تبع ذلك أوامر سامية بإنشاء أربع جامعات إقليمية للبنات 2009م، استأثرت منطقة الرياض بثلاث منها، نظراً لارتفاع عدد الطالبات في كليات المحافظات.

– شكلت الظروف الجغرافية لمنطقة الرياض حاجزاً عاكساً لظاهرة توزيع مؤسسات التعليم العالي للفتاة، أدى إلى تحويل وإعادة توجيه موجة الانتشار من الانتشار في عواصم المناطق الإدارية إلى المحافظات داخل المناطق؛ حيث إن منطقة الرياض تمتد شمالاً حتى مركز الأرطاوية التابع لمحافظة المجمعة على بعد (305) كم من مدينة الرياض، و تمتد جنوباً إلى الخماسين و باقي مراكز وادي الدواسر على بعد 700كم تقريباً، وتصل في حدودها الشمالية والشرقية لتشمل المراكز المرتبطة بمحافظة رماح على بعد أكثر من 150كم، كما يصل امتدادها الغربي إلى محافظة عفيف و مراكزها بمسافة تصل إلى 500كم تقريباً (موقع الرياض على الإنترنت).

2 – مؤسسات التعليم العالي في منطقة الرياض:

ينتشر في منطقة الرياض عدد من مؤسسات التعليم العالي، بعضها يضم أقساماً خاصة للطالبات وبعضها جامعات أو كليات مستقلة متخصصة في التعليم العالي للفتاة، منها:

– جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

– جامعة الملك سعود.

– جامعة الملك سعود بن عبد العزيز للعلوم الصحية.

– جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن للبنات. وتشكل طالباتها معظم طالبات مؤسسات التعليم العالي، شكل (7).

كما تمت الموافقة عام 1430هـ/ 2009م على إنشاء عدد من الجامعات، منها:

– جامعة الخرج.

– جامعة شقراء.

– جامعة المجمعة.

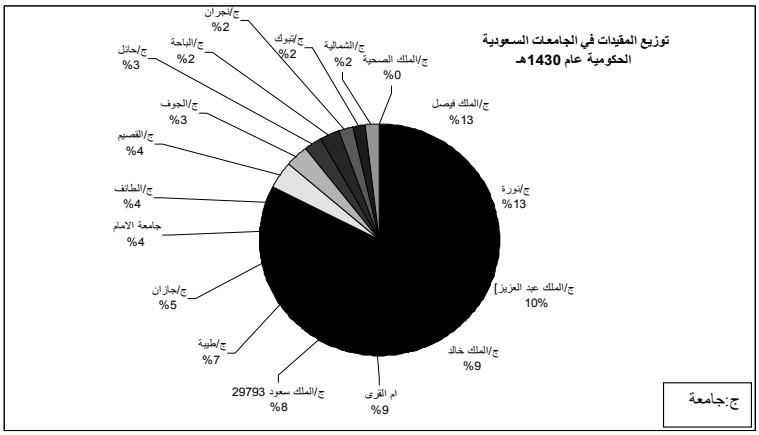

شكل (7): توزع عدد الطالبات في مؤسسات التعليم العالي في المملكة عام 1430هـ بعد إعادة توزيع كليات البنات على الجامعات السعودية

الجامعات والمعاهد العالية الأهلية:

بدأت الجامعات الأهلية عام 1420هـ، وزاد التوسع فيها عام 1425هـ، وتضم 26333 طالباً وطالبة، تمثل الطالبات 20% من عدد المقيدين، وتستأثر مدينة الرياض بـ 69% منهم، وتضم الجامعات والكليات التالية:

- **جامعة الأمير سلطان 1420/1421هـ.**
- **الجامعة العربية المفتوحة.**
- **جامعة اليمامة.**
- **جامعة فيصل 1428/1429هـ.**
- **جامعة دار العلوم 1429/1430هـ.**
- **كلية الغد الدولية للعلوم الصحية 1430/1431هـ.**

ثالثاً – التوزيع الجغرافي لمؤسسات التعليم العالي للفتاة بمنطقة الرياض:

1 – التوزيع الجغرافي:

تضم منطقة الرياض سبعاً من الجامعات السعودية الحكومية وتسعاً من الجامعات والكليات الأهلية؛ وكلية تقنية للبنات، و23 معهداً صحياً، ويتركز 81% منها في مدينة الرياض، وتتوزع باقي النسبة على عدد من محافظات منطقة الرياض

وهي محافظة المجمعة والدوادمي والخرج وشقراء ووادي الدواسر، ولم يكن خارج مدينة الرياض إلا كليات البنات التي تتبع وكالة الرئاسة العامة – تعليم البنات أو كليات المجتمع التي تتبع الجامعات، ويصعب حالياً حصر عدد الكليات؛ نظراً للتوسع فيها؛ حيث زادت الكليات التابعة لجامعة الأميرة نورة فقط سبع كليات عام 1430هـ.

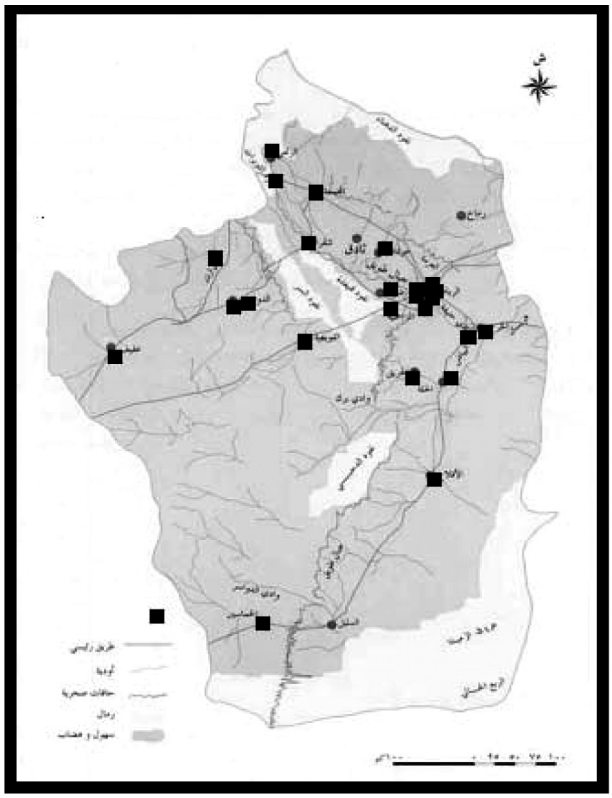

شكل (8): توزيع كليات البنات في منطقة الرياض

ومن شكل (8) يتبين أن كليات البنات في منطقة الرياض وخارج مدينة الرياض (حتى عام 1429هـ) تبلغ 18 كلية، تتوزع في14 محافظة، تمثل 73% من عدد المحافظات التابعة للرياض؛ مما يشير إلى توسع موجات انتشار خدمات التعليم العالي. وقد شكلت الكليات نويات لنمو الجامعات الإقليمية، وتضم 20669 طالبة، و767 عضو هيئة تعليمية، و23 طالبة دراسات عليا، يمثلن 50% من عدد الطالبات

في كليات البنات في منطقة الرياض، وأنشئت هذه الكليات تباعاً بهدف تحقيق تنمية إقليمية، وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهت إنشاءها مثل نقص الكوادر البشرية والإمكانات المادية والمباني فإن إنشاء الكليات خارج مدينة الرياض استهدف:

– الحد من الهجرة الداخلية من المحافظات التابعة إلى محافظة الرياض بجعلها بيئة جاذبة للسكان، وذلك بتوزيع 75%من الكليات خارج مدينة الرياض.

– سد حاجة سوق العمل بتوفير حاجة المناطق والمحافظات التابعة من الكوادر البشرية المتخصصة في المجالات التربوية والتعليمية.

– المساهمة في التنمية الإقليمية الشاملة بتوفير خدمات التعليم العالي في المحافظات واجتياز الحواجز الماصة لموجة انتشار خدمات التعليم العالي.

– المساعدة على نمو مراكز التنمية المحلية وجعلها بيئات مجتمعات مستدامة جاذبة.

– الاستجابة للمطلب الاجتماعي الملح.

– الإسهام في التنمية الإقليمية والبشرية ودعم مراكز النمو داخل محاور التنمية.

– الإسهام في نشر مؤسسات التعليم العالي في الأقاليم؛ فمن شكل (9) يتبين أن طالبات كليات البنات يشكلن نحو 75% من طلبة الجامعات الإقليمية التي تصل إلى 90 فأكثر.

2 – مراحل انتشار مؤسسات التعليم العالي للفتاة وتوزيعها في منطقة الرياض:

من خلال تتبع انتشار مؤسسات التعليم العالي يتبين أنه اتخذ الانتشار المتسلسل hierachic diffusion؛ حيث تمت عملية الانتشار من المراكز العمرانية الكبيرة الحجم إلى المراكز العمرانية الصغيرة الحجم من المدن المترو بوليتيه إلى المراكز العمرانية الأقل حجماً، ويطلق على هذا النوع من الانتشار: الانتشار الشلالي cascade diffusion؛ حيث إن عملية الانتشار تكون من الأعلى إلى الأسفل أو من المراكز الكبيرة إلى المراكز الصغيرة، وقد اقترح هاجرستراند نموذجاً يصف فيه مراحل الانتشار المتخذة شكل موجات، تدعى موجات الانتشار، وطبقاً لنموذجه فإن عملية الانتشار تتم من خلال المراحل الأربع: المرحلة الأولية primary stage – مرحلة الانتشار diffusion stage – مرحلة التكثيف condensing stage – مرحلة التشبع saturaticn stage، وتستمر إلا إذا واجهتها حواجز مكانية تتمثل في الظروف

الجغرافية الطبيعية والبشرية، أو حواجز لا مكانية، تتمثل في النسق الثقافي والاجتماعي وما يشمله من حواجز نفسية وحضارية وسياسية. وبتطبيق هذا النموذج على انتشار مؤسسات التعليم العالي عامة والتعليم العالي للفتاة خاصة يتبين أن انتشار مؤسسات التعليم العالي في المملكة عامة ومنطقة الرياض خاصة مر بمراحل، شكل (9):

شكل (9)

المرحلة الأولى – ماقبل الانتشار 1373–1406هـ (1953–1985م):

وهي بداية التعليم الجامعي بفتح المعاهد العلمية والكليات المتخصصة في العلوم الشرعية واللغة العربية، ومنها انطلق تأسيس الجامعات، وتميزت هذه المرحلة بما يأتي:

– تركز توزيع مؤسسات التعليم العالي في مدينة الرياض كجامعة الملك سعود، وجامعة الإمام، وكليات البنات، و كان التوسع في التعليم العالي داخلياً وخارجياً يتم عبر فتح فروع لهذه المؤسسات.

– نشأت كليات البنات بناء على قرار سياسي أيده المطلب الاجتماعي الذي رسم مسار التعليم العالي للفتاة في كليات خاصة تتبع الرئاسة العامة لتعليم البنات كجهاز حكومي مخصص لذلك، وكانت تتوافر فيها التخصصات التي تلبي حاجة سوق التعليم في المملكة في بيئة عمل خاصة، وهناك التعليم عن طريق الانتساب للجامعات، التي تحولت تدريجياً لأقسام خاصة للبنات، وتهيأت فيها الفرصة لأنواع من التخصصات كالتعليم الصحي وإدارة الأعمال، وغيرها.

– بدأ انتشار كليات البنات في مدن العواصم في المناطق الإدارية الرئيسة، بمعدل كلية أو كليتين؛ حيث افتتحت الكلية الثانية كلية التربية في جدة عام 1394هـ، تلتها كلية التربية في مكة المكرمة في عام 1395هـ، وبدأ التنويع في التخصصات في مدينة الرياض بإنشاء كلية الخدمة الاجتماعية. عقبها عام 1399هـ افتتحت كليتا الآداب والعلوم بالدمام لكثرة عدد الطالبات المتقدمات للسكن الداخلي بالرياض، وافتتحت كلية للآداب في الرياض عام 1399هـ. وفي عام 1401هـ افتتحت ثلاث كليات للتربية في كل من المناطق التالية: القصيم والمدينة المنورة وأبها، تلتها منطقة تبوك تحقيقاً للمطالبة الاجتماعية.

المرحلة الثانية – المرحلة الأولية primary stage من عام 1407–1414هـ (1985–1993م):

دعت الحاجة لتوفير كوادر بشرية مؤهلة في المحافظات لنشر مؤسسات التعليم العالي، خصوصاً الكليات، وكان الانتشار الأفقي في هذه المرحلة في مواقع متوسطة البعد عن مدينة الرياض وعن المناطق النائية في محافظة الرياض لتخدم المناطق التي يتعذر التردد يومياً بينها وبين مركز المحافظة، كما تتوافر فيها إمكانية التواصل مع المركز الرئيس، وكانت البداية بإنشاء كلية المجمعة، ثم إنشاء كلية في شقراء عام

1410هـ، ثم ساجر وحوطة بني تميم والقويعية. ويراوح عدد الطالبات في هذه المحافظات بين 600 و 2000 طالبة؛ بمعنى أن المواقع ذات البعد المتوسط كانت لها قوة الجذب الأولى لموجات انتشار خدمات التعليم العالي، على الرغم من كل الحواجز المكانية، وساعد على جذبها وجود المطلبين الاجتماعي والتنموي.

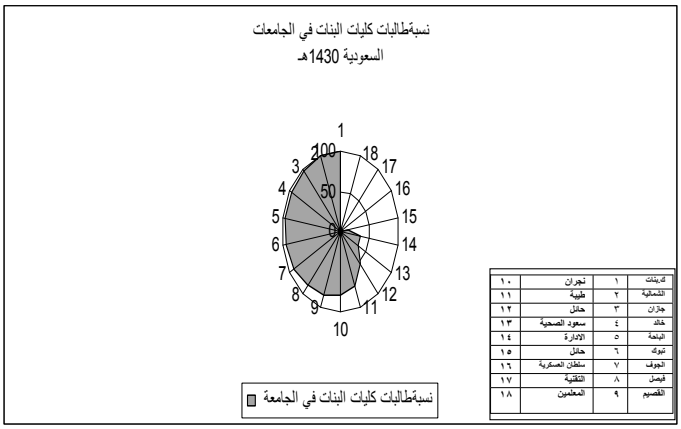

شكل (10)

المرحلة الثالثة – مرحلة الانتشار diffusion stage 1415–1421هـ (1994–2000م):

إن تنامي عدد السكان، وارتفاع عدد طالبات المدارس، وزيادة الطلب على فرص التعليم العالي، والحاجة إلى الحد من الهجرة الداخلية، وتهيئة الفرصة لخريجي الثانوية العامة داخل مدينة الرياض وخارجها، وتوفير القوى البشرية المتخصصة لسد حاجة المحافظات – أدى إلى التوسع في نشر مؤسسات التعليم العالي؛ فأنشئت كليات في المحافظات الزراعية والمناطق التي يرتفع فيها عدد السكان سواء القريبة من الرياض العاصمة مثل الخرج، أو البعيدة مثل الدوادمي ووادي الدواسر والدلم والأفلاج والزلفي، وقد أنشئت أكثر من كلية في بعض المحافظات لكثرة عدد الطالبات ومتطلبات المحافظة مثل الخرج والدوادمي، وراوح عددهن بين 1000 و 3000 طالبة. ومع التغير في سوق العمل وعدم كفاية فرص التعليم الجامعي الحكومي لأعداد الخريجات أنشئت جامعات وكليات أهلية في التخصصات التي يتطلبها السوق، مثل الإدارة والمحاسبة والديكور وغيرها.

المرحلة الرابعة – مرحلة التكثيف condensing stage 1422–1424هـ: (2001–2003م):

شكلت مشروعات التنمية الإقليمية الشاملة عاملاً من عوامل نشر الكليات في المحافظات سواء القريبة من مدينة الرياض أو المناطق النائية "حريملاء، عفيف، حوطة سدير، المزاحمية، ضرماء" لتنمية تلك المحافظات على الرغم من قلة عدد الطالبات؛ حيث يراوح عدد الطالبات الملتحقات بالكليات بين 100 و300 طالبة، ومن المخطط له نشر هذه الخدمة في مناطق أوسع مع تنويع مجالات التعليم الجامعي، للمساهمة في بناء الأفراد، ومساعدة المواطنين على الاستقرار في مناطقهم، وتخفيف حدة الهجرة من أجل استكمال تعليم الأبناء. كما وفر التعليم عن بعد تعليماً متخصصاً، وساعد على نجاحه توافر خدمات الاتصالات. ولذلك انتشرت الكليات، وقد بلغت عدد الكليات التابعة لكليات البنات 102 كلية، تضم 81148 طالبة، وتتوزع وفقاً لجدول (3)؛ فتستأثر منطقة الرياض بـ 22% من عدد الكليات، و20% من عدد الطالبات (16036 من 81148 طالبة)، تليها مكة المكرمة 10.5% من الكليات و 16% من عدد الطالبات، فالمنطقة الشرقية وعسير 10% من الكليات في كل منهما و16% و13% من عدد الطالبات، ثم القصيم 9% من عدد الكليات و6% من عدد الطالبات، وتنخفض في باقي المناطق.

المرحلة الخامسة – مرحلة التشبع saturaticn stage 1425–1430هـ (2004–2009م):

أدت التطورات الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع المستوى الاقتصادي والإشرافي من خلال اعتماد الجودة الأكاديمية إلى عدم التمايز الإقليمي؛ فزادت موجات انتشار مؤسسات التعليم العالي أفقياً ورأسياً، وتنوعت وتزايدت أعداد الطالبات المتقدمات، وأصبح هناك فائض في الخريجات لا يستوعبها سوق العمل، وهذا تطلب:

– تحويل الكليات إلى جامعات بإنشاء جامعة الرياض للبنات؛ لتضم كليات البنات المنتشرة في منطقة الرياض.

– قصر جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن على الكليات القائمة في مدينة الرياض، والتخطيط للتوسع في التخصصات باستحداث كليات جديدة، وتحويل الإشراف على كليات المحافظات إلى جامعة الملك سعود.

– الموافقة السامية على إنشاء جامعات إقليمية في كل من الخرج وشقراء.

– التوسع في الاختصاصات وفتح كليات في تخصصات جديدة تناسب عمل المرأة.

– التوسع في التعليم الجامعي الأهلي وتزايد عدد الجامعات الأهلية وفتح أقسام نسائية.

رابعاً – قوى الحجز والجذب لموجات الانتشار الجغرافي لمؤسسات التعليم العالي للفتاة:

1 – نمط الإشراف والإدارة:

كانت أول قوة دافعة لإنشاء مدارس البنات والتحول من الكتاتيب إلى التعليم النظامي الاتفاق على شكل الإشراف والإدارة على تعليم البنات، ثم التوسع بافتتاح كليات البنات، وتواءمت أشكال الإدارة والإشراف على الجهات التعليمية للفتاة في مؤسسات التعليم العالي للفتاة في كليات البنات والأقسام الخاصة بالفتيات في الجامعات السعودية، واتخذت نمطين من الإدارة:

1 – أقسام خاصة للفتيات ملحقة بالجامعات، تضم أقساماً للفتيات تشرف عليها عناصر نسائية، ويعين لها وكيلة، ويسير عليه التعليم الأهلي حالياً.

2 – الإشراف الإداري الكامل في بيئة عمل مستقلة في كليات البنات، ويتجلى التمكين الكامل للمرأة من الإدارة ما عدا الشؤون المالية والإدارية ذات العلاقة بالقطاعات الحكومية، فتكون تحت إدارة مستقلة، وهي الرئاسة العامة لتعليم البنات التي خصصت وكالة مستقلة لكليات البنات، وانقسم التعليم العالي للفتاة التابع لتعليم البنات إلى فرعين:

– كليات تشرف عليها وكالة كليات البنات للتعليم العالي، تخرج كوادر مؤهلة للتعليم فوق الابتدائي.

– كليات إعداد معلمات، تشرف عليها وكالة تعليم البنات للتعليم العام؛ لتخريج معلمات للتعليم الابتدائي، وقد انتشرت في المحافظات.

ومع اكتفاء التعليم الابتدائي تقرر تطوير معاهد المعلمات إلى كليات متوسطة، ومن ثم حول الإشراف عليها إلى وكالة كليات البنات للتعليم العالي. ومنذ عام 1427هـ حول الإشراف على كليات البنات إلى وزارة التعليم العالي بالنظام الإداري نفسه، وشكل تكوين هيئة للجودة ذات استقلال مالي وإداري بدعم وإشراف من المجلس الأعلى للتعليم عاملاً مساعداً أسهم في التوسع في نشر الجامعات في المناطق الإدارية عامة والتوسع في التعليم الجامعي الأهلي، وعلى الرغم من قلة الإمكانات البشرية والمادية في المحافظات فإن التوسع في نشر مؤسسات التعليم العالي بلغ مستوى مأمولاً، ويمكن التوسع فيه بعد تطوير الإدارة والإشراف؛ حيث إن تحقيق الجودة أصبح مرتبطاً بالأداء المقنن بمعايير (الجودة).

2 – العوامل الجغرافية:

شكلت الظروف الجغرافية عوائق ماصة فرضت تركيز توزيع مؤسسات التعليم العالي في المدن الرئيسة؛ فمدينة الرياض تستحوذ على 81% منها، وحالت الظروف الجغرافية دون إمكانية التردد بين المحافظات ومدينة الرياض يومياً؛ مما فرض نشر مؤسسات التعليم العالي للفتاة في المحافظات، وساعد على ذلك المطلب الاجتماعي والسياسات الإدارية والتنموية التي فرضت نشر خدمة التعليم العالي للفتاة كإحدى وسائل التنمية الإقليمية، وقد أثرت الظروف نفسها على شكل التوزيع الجغرافي لمؤسسات التعليم العالي، ويتبين من شكل (11):

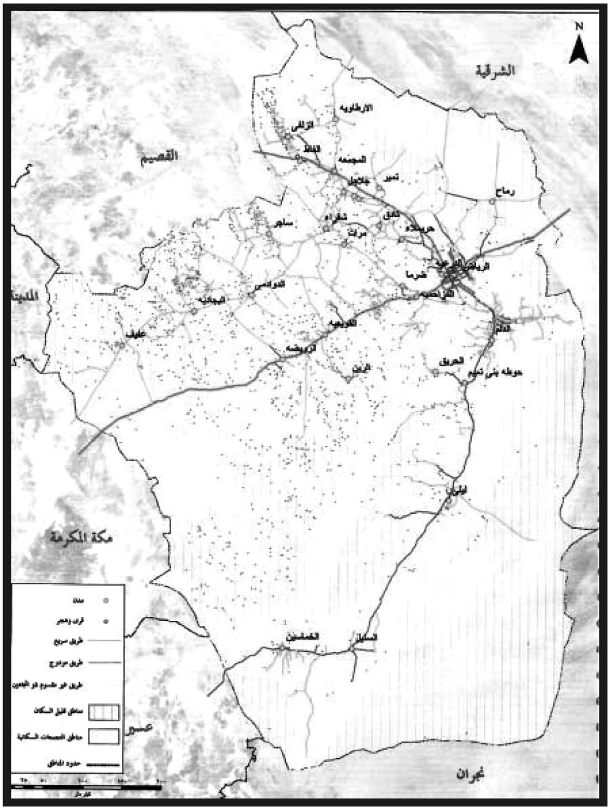

شكل (11): انتشار المراكز العمرانية في منطقة الرياض

المصدر: الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض.

– تفتت المراكز العمرانية (أكثر من 376 مركزاً ومقراً)، وهو لا يتوازى مع عدد السكان.

– تباين توزيع وانتشار مراكز المحافظات؛ حيث تتوزع على النحو التالي:

1 – مابين 10–15 مركزاً تابعاً (في عفيف، شقراء، الرياض، ثادق، وادي الدواسر، رماح).

2 – أقل من 5–10 مراكز (في حوطة بني تميم، الدرعية، المزاحمية، الزلفي، ضرما، حريملاء).

3 – أقل من خمسة مراكز في (الحريق، السليل، الغاط).

– يتركز توزع السكان في مقار المحافظات ومراكزها، وبمقارنة هذا التوزع مع توزيع كليات البنات نجد أن المواقع التي يرتفع فيها عدد المراكز التابعة تجذب موجات الانتشار.

3 – حجم الطلب على التعليم العالي:

أثر على انتشار مؤسسات التعليم العالي توزع نسب عدد الحاصلات على الثانوية أو ما يعادلها، وفي منطقة الرياض يتركز 78% منهن في مدينة الرياض (321500 نسمة) في عام 1425هـ. ويوضح شكل (13) توزع نسبة الحاصلين على الثانوية العامة أو ما يعادلها في محافظات منطقة الرياض، ومن الشكل يتبين أنه يمكن تقسيم المنطقة حول مدينة الرياض إلى حلقات:

– **الحلقة الأولى** : محافظة الخرج التي يتركز فيها 27% من الحاصلين على الثانوية العامة أو ما يعادلها، وهو يؤيد كون محافظة الخرج من مراكز التنمية الإقليمية.

– **الحلقة الثانية** : محافظة الدوادمي المجمعة؛ حيث تضم 16%، 6% من الحاصلين على الثانوية العامة أو ما يعدلها على التوالي.

– **الحلقة الثالثة** : القويعية ووادي الدواسر والزلفي، التي تراوح بين 5% و 6% من الحاصلين على الثانوية العامة أو ما يعادلها.

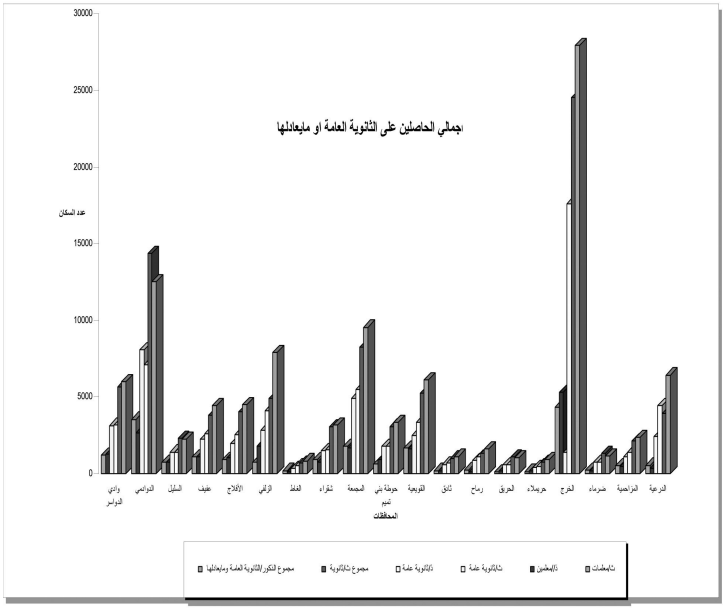

شكل (12): توزع الحاصلات على الثانوية العامة أو ما يعادلها في منطقة الرياض

المصدر من إعداد الباحث.

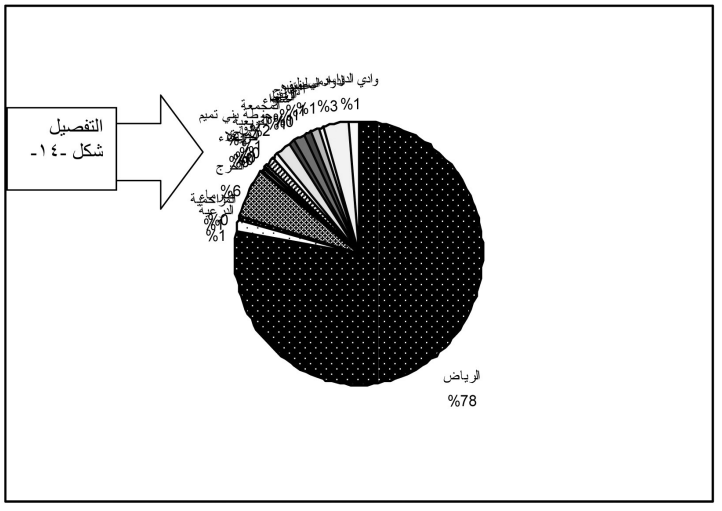

شكل (13): توزع الحاصلات على الثانوية العامة أو ما يعادلها في منطقة الرياض

المصدر : من إعداد الباحث.

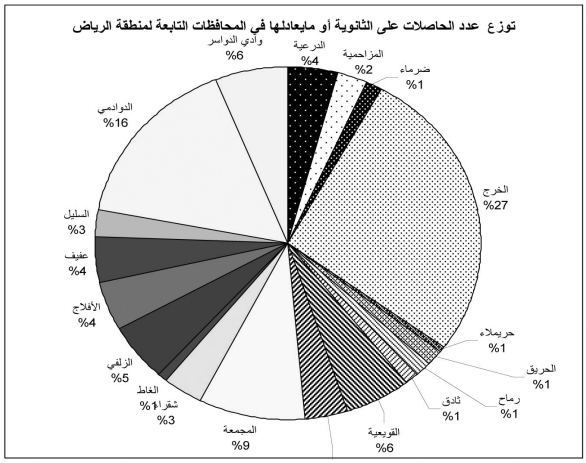

شكل (14)

وبمقارنة الأشكال (12)، (14)، (15) يتبين أن عدد السكان وعدد الطالبات في كليات المحافظات وعدد الحاصلين على الثانوية العامة أو ما يعادلها تمثل قوى جذب لانتشار مؤسسات التعليم العالي، وهو ما دعا إلى إنشاء أكثر من كلية في محافظة الخرج والدوادمي. وهذا التوزيع ساعد على تطوير المدن المتوسطة والصغيرة ومكنها من أن تصبح مراكز نمو.

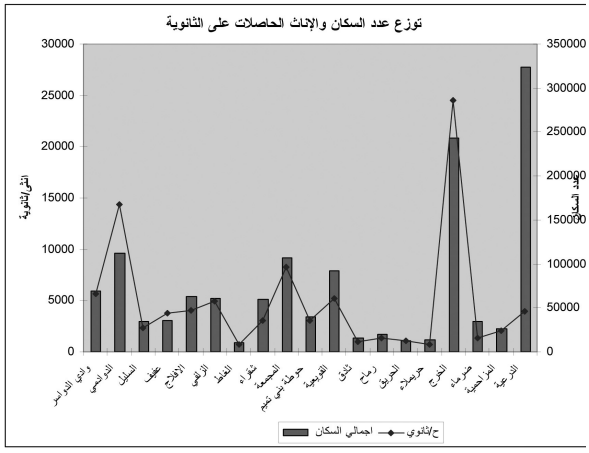

شكل (15)

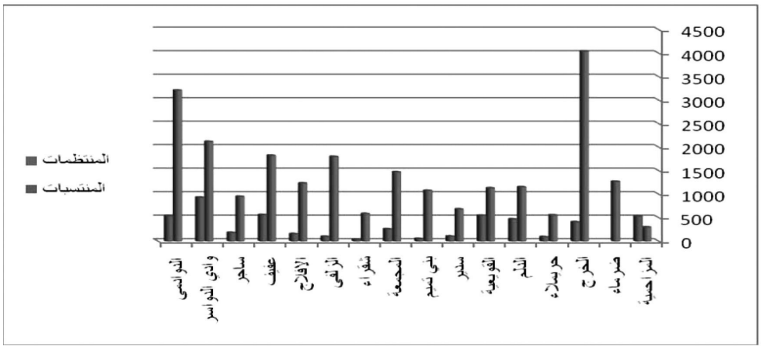

شكل (16): توزع عدد طالبات كليات المحافظات وفقاً لنوع النظام

5 – توزيع التجمعات العمرانية:

تأثرت موجات انتشار مؤسسات التعليم العالي بتوزيع المراكز العمرانية، وكان للتكاليف المادية والاجتماعية أثر في شكل التوزيع، كما أن توفير التعليم العالي أثر في:

– تنمية التجمعات السكانية الرئيسة والثانوية.

– حد من الهجرة الداخلية من خلال جذب نشاطات جديدة.

– ساعد على حماية الأراضي الزراعية والحرف التقليدية والمناطق البيئية الحساسة.

– ساعد على تنمية متوازنة وفقاً لاعتبارات التخطيط الحضري بتوجيه التنمية المكانية في إطار المناطق الحضرية.

– تطوير هيكلية استعمال الأراضي الحضرية بما يحقق تنوع القاعدة الاقتصادية وتلبية احتياجات المرحلة القادمة.

– تطوير شبكات المواصلات لإيجاد كفاءة عالية في مدن عواصم المحافظات.

– تخفيف العبء على المدن الكبرى.

6 – التنمية الإقليمية والتخطيط للحد من الهجرة:

كان للتخطيط الإقليمي لتنمية إقليمية شاملة دور في الحدّ مما تهدد المحافظات التابعة لمنطقة الرياض من الهجرة خصوصاً أن الذكور يتركز توزعهم في مدينة الرياض، وأنه إذا لم تتهيأ تنمية شاملة ومستدامة تكفل توفير حياة أفضل وفرص عمل

مناسبة في المحافظات التابعة لإمارة الرياض لتكون نواة لتنمية إقليمية، فإن الهجرة سوف تستمر إلى مدن العواصم خصوصاً أن الشكلين (16 ، 17) يشيران إلى:

– أن سكان المحافظات التابعة لا يختلفون كثيراً عن سكان مدينة الرياض؛ فالداخلون في قوة العمل يعملون في مهن هندسية وكتابية وخدمات، وهي غير مرتبطة بالأرض.

– أن غالبية سكان المحافظات هم خارج قوة العمل من الطلبة والمتفرغات لعمل المنزل والمتقاعدين، وهو ما ييسر عملية الهجرة.

– أن غالبية السكان في فئة عمرية صغيرة؛ فهم طلبة، وإذا لم تتوافر لهم فرصة التعليم الجامعي فإن الأسر تهاجر لإكمال تعليم أبنائها خصوصاً الفتيات.

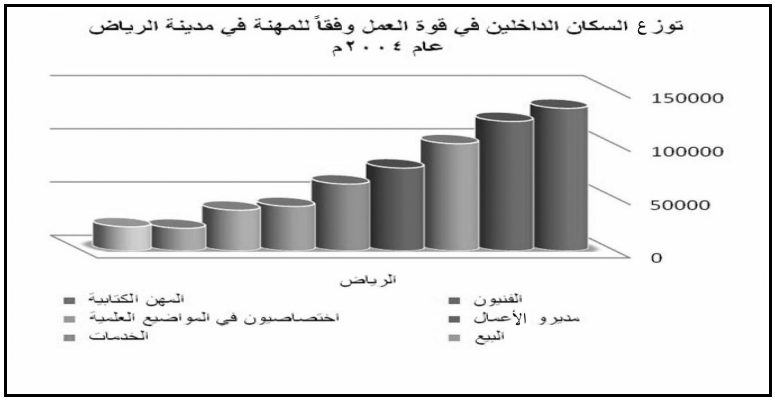

شكل (17)

من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الإحصاءات العامة.

– أن الهجرة تشكل ضغطاً على العاصمة، ومن نتائج التعداد يتبين أن مدينة الرياض تستحوذ على 75%من سكان منطقة الرياض، تليها مدينة الخرج بفارق واضح (حيث لا يتجاوز سكانها 200 ألف نسمة، يمثلون 3.67%من سكان المنطقة)، وهو ما يعني تركز السكان في العاصمة، كما ترتفع نسبة الحضر؛ فـ 90.47% من سكان منطقة الرياض يقطنون المدن، وتسجل بعض المدن معدلات نمو سريعة؛ فمدينة الخرج سجلت معدل نمو بلغ 4.02 بين عامي 1413 و 1425هـ، وهو يفوق ما سجلته مدينة الرياض في الفترة نفسها.

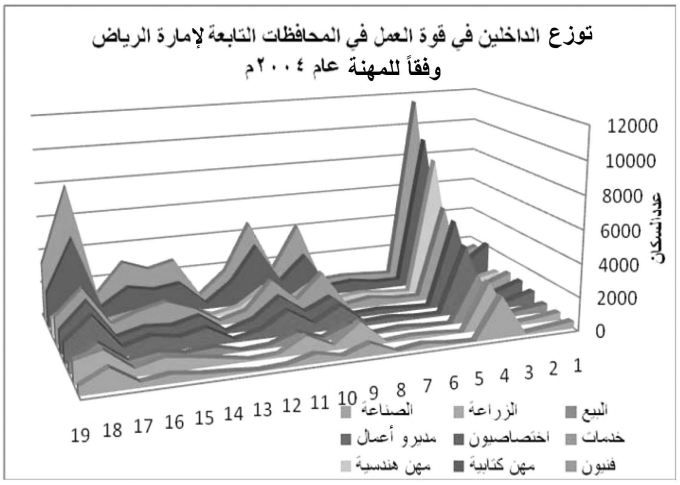

شكل (18)

من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الإحصاءات العامة.

– يقدر عدد سكان الريف في منطقة الرياض عام 1403هـ بـ 310 آلاف نسمة، يوزعون على 710 قرى، بمتوسط يبلغ 436 نسمة/للقرية، ويقدر الجار الله أن عدد القرى القابلة للتطوير 209 قرى، تمثل 29% من القرى في منطقة الرياض.

7 – السياسات الحكومية:

كونت السياسات الحكومية والقرار السياسي عوامل ساعدت على انتشار مؤسسات التعليم العالي، ويمكن تقسيم السياسة الحكومية إلى:

– سياسة تتعلق بالتنمية الإقليمية الشاملة والمشتركة:

تعد قضية التنمية الإقليمية من القضايا الإدارية التي شغلت حكومة المملكة منذ نشأتها، وتمثلت في:

– السياسة الحضرية الرامية للتنمية الإقليمية، وما شملته من عملية توطين البادية، وبناء الهجر، ونشر المدارس، وتشييد طرق المواصلات.

– التنظيم الإداري للمناطق والتغيير المستمر في سياسة إدارة المناطق والتأرجح بين اللامركزية والمركزية، وكلها عمليات تهدف إلى التنمية الإقليمية "وفقاً لخصائص مناطق المملكة الطبيعية والبشرية وحاجة المناطق في كل مرحلة تنموية من أجل تحقيق تنمية إقليمية شاملة".

– عمليات التخطيط الحضري؛ حيث تعد خطة التنمية الخامسة مرحلة انطلاق لسياسة حضرية تهدف إلى تنمية إقليمية شاملة لكل القطاعات.

– اعتماد التوزيع العادل من خلال نظام المحافظات الذي يقوم على أساس التوزيع العادل والمتكافئ في الخدمات الحكومية، وهو ما ساعد على التنمية الإقليمية وفق متطلبات كل منطقة.

– إتاحة الفرص للقطاع الخاص للمساندة في التنمية الإقليمية.

– ركزت خطتا التنمية السابعة والثامنة على التنمية الإقليمية في كل منطقة على حل القضايا الأساسية التي تواجهها، وبنيت استراتيجيات تطوير المناطق على الاستغلال الأمثل للفوائد المقارنة، مع التركيز على عدم التفاوت بين المناطق، وتحقيق متطلبات كل منطقة وفقاً لإمكاناتها.

ونتيجة لهذه الجهود زاد عدد القرى من 11700 قرية عام 1413هـ إلى 20000 مركز عمراني نشأت على طول طرق المواصلات وقرب المناطق الزراعية، أو في المناطق النائية. وواجه التخطيط الإقليمي والتنمية الإقليمية التفاوت في توزيع الخدمات بين المناطق المركزية والظهير، مثل المستشفيات والمراكز الصحية والخدمية؛ وهو ما أدى إلى مشكلة تركز السكان في المناطق الحضرية وهجر الأرياف وتفريغها من سكانها، وقد تطلب ذلك إقامة:

– مراكز لتوفير قواعد بيانات، تكون أساساً للتنمية الإقليمية، ويمكن أن تقوم الكليات بهذا الدور.

– مراكز أبحاث داخل المحافظات، تحدد مؤشرات الإمكانات البيئية لكل محافظة.

– برامج موجهة للمجتمع، تشمل توعية وتنمية للمهارات المطلوبة للتنمية.

إن التطوير المستقبلي سيركز على التعليم ونقل التقنية وحماية البيئة؛ بمعنى التنمية الشامل المستدامة. وتنمية مجتمعات مستدامة عن طريق تحقيق الحاجات الأساسية لكل مواطن خصوصاً الخدمات الصحية والتعليمية وتوفير فرص العمل، ولذلك شكلت مجالس البلديات في خطة التنمية السادسة للمشاركة في التخطيط والتنمية، وتؤكد الاستراتيجية العمرانية الوطنية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم 127 وتاريخ 1421/5/28هـ – 2202/8/28م (تحديد محاور للتنمية في مناطق تضم مجموعة من المراكز السكنية مختلفة الحجم، تتركز قرب خطوط شبكة النقل

الرئيسة بين المدن، ويتيح هذا النسق الهيكلي المتوازن للمراكز السكنية داخل محاور التنمية، تحديد ادوار كل مركز ومهامه من خلال تعزيز مراكز النمو داخل المناطق، التي بلغت 130 مركزاً في المناطق الرئيسة، 23 مركزاً منها في منطقة الرياض (محمد الربيدي 2005م)، وقد أخذ في الحسبان عند تصنيف المدن والقرى، نظام المناطق، والموقع الجغرافي واعتبارات الأمن الوطني وإمكانية التنمية المستقبلية وعوامل اقتصادية وبيئية، مع الاهتمام بالتركز السكاني. وفي إطار هذه الرؤية سوف يتم تطوير نماذج المدن المتوسطة والصغيرة ومهماتها لتمكنها من أن تصبح مراكز نمو يكون باستطاعتها تسريع عملية التنمية، ومن ثم تقل نسبة التفاوت بين المناطق والحد من الهجرة الداخلية. وتعتمد الاستراتيجية الوطنية لوزارة الشؤون البلدية والقروية على تكثيف الجهود لتنويع القاعدة الاقتصادية للمناطق النائية، بتبني سياسة تطوير المستوطنات الحضرية المختارة كمراكز للنمو من خلال إنشاء الجامعات والمستشفيات والمناطق الصناعية والمناطق السياحية، وإيجاد فرص استثمارية للقطاع الخاص، وقد بدأ في منطقة الرياض التخطيط لإحداث تنمية حضرية شاملة ومتوازنة عن طريق إعداد مخطط استراتيجي إقليمي لمنطقة الرياض يتضمن:

- افتتاح كليات ومعاهد فنية للبنين والبنات.
- إنشاء مدن ومجمعات صناعية.
- تطوير المرافق الصحية والتعليمية والصناعية.
- وضع خطة لتطوير شبكة الطرق الحالية.

- سياسة توفير فرص التعليم والعمل للمواطنين بسعودة الوظائف التعليمية:

تشهد المملكة العربية السعودية زيادة سكانية وإقبالاً على التعليم منذ عام 1951م، وهو تاريخ بدء تعليم البنين، وعام 1960م حيث بدأ تعليم البنات، وزاد عدد المدارس في جميع مناطق المملكة سواء في العواصم أو المحافظات والمراكز، وتزايد عدد الخريجات من المدارس ودعت الحاجة إلى التوسع في التعليم العالي، وكان التوجه فيه لسد حاجة البلاد من المعلمين والمعلمات، وتزايد عدد الخريجين والخريجات، وكان من ضمن عملية توفير فرص عمل الخريجين تشجيع عملية الإحلال بسعودة الوظائف التعليمية، وواجهت عملية سعودة الوظائف في قطاع التعليم في المحافظات تسرب المعلمات من المحافظات بعد التعيين، وكثرة طلبات

النقل للعواصم، وهو ما أدى إلى افتتاح معاهد معلمات في المناطق والمحافظات لسد حاجة التعليم من أبناء المناطق، وقد أسهم ذلك في سد حاجة التعليم العام. وفي عام 1408هـ بدأ في منطقة الرياض التوسع جغرافياً في توزيع الكليات في المحافظات.

خامساً – أثر انتشار مؤسسات التعليم العالي في تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين :

تعد مشاريع التعليم العالي من وسائل تنمية المجتمع؛ فهي تسهم في صناعة البشر وجعلهم أكثر فاعلية، وتهيئ مجتمعات مستدامة، ولذلك هي هدف استراتيجي، قد توافر له القبول الاجتماعي؛ حيث يرى المجتمع في هذا النوع مطلباً اجتماعياً يتناسب مع المستوى الاقتصادي، ويتوافق مع النسق الثقافي، والنظام الحضري وما يتبعه من برامج ومشاريع، ويساعد على استقرار المواطنين في مناطقهم ومحاربة الفقر، ويسهم في التنمية الإقليمية عن طريق تمكين المواطنين من حيازة المسكن الملائم بدعم قروض عقارية لمن يملك أرضاً. ودعم سياسة تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين في المناطق بالأمر السامي رقم – 7ب 18468 – في 1424/10/12هـ 2003/12/6م (المتضمن استراتيجية تحسين الوضع المعيشي لجميع المواطنين فيما يتعلق بالإسكان والصحة والتعليم والبنية الأساسية مثل الكهرباء والماء والنقل والزراعة والاتصالات في ظل إطار مكافحة الفقر) واستراتيجية (تقليص ظاهرة البطالة)، وتعد حيازة الأرض السكنية وإقامة المساكن من وسائل محاربة الفقر، وتشير الإحصاءات إلى أن المواطنين ترتفع نسبة تملكهم للمساكن كلما ابتعدنا عن المدن الرئيسة.

نتائج الدراسة والتوصيات:

من خلال العرض السابق يتبين أن:

– الدراسة أثبتت أن الجغرافيا قادرة على المساهمة في معالجة القضايا الاجتماعية برصد انتشار التعليم العالي للفتاة في منطقة الرياض وتحديد موجات الانتشار، ويمكن تعميم هذا الأسلوب في رصد الظاهرات الجغرافية والتحكم في انتشارها، كما أنها تساعد المخططين على وضع الآلية لإحداث التغيير الاجتماعي.

– التعليم العالي للفتاة في المملكة ظاهرة أمكن رصدها ورصد عوامل الانتشار المكاني لها "الاتصال والقبول"؛ مما جعل خمسين عاماً كفيلة بالوصول

إلى مرحلة التشبع saturatic stage؛ وذلك لسهولة الانتقال والاتصال بين مناطق المملكة للأفكار والأفراد، ووجود القبول الاجتماعي الذي ساعد على انتشار هذه الظاهرة.

– الدراسة تمكنت من تحديد عوامل الانتشار (الاتصال، والقبول) التي ساعدت على انتشارالتعليم العالي للفتاة في المملكة، ويأتي في مقدمة عوامل القبول سياسة التعليم في المملكة، المتفقة مع النسق الثقافي، وكذلك المستوى الاقتصادي وبيئة العمل ونظامه الذي لايتعارض مع أدوار المرأة الأخرى (ساعات العمل والإجازات والخصوصية في قطاع التعليم الذي تقبل علية الفتاة)، ولنضمن مستوى الإقبال على التعليم ومشاركة المرأة في التنمية لابد من التركيز على القبول الاجتماعي.

– الدراسة تمكنت من تحديد طبيعة الحواجز التي واجهت انتشار التعليم العالي، وبالتحكم بالحواجز يمكن التحكم قي مسار الظاهرة.

– أثبتت الدراسة أن الفكر الجغرافي ثري ويمكن الاستفادة من قدرات الجغرافيين للمساهمة في دراسة الظاهرات، والمشاركة في معالجة القضايا الاجتماعية. ولذا يوصي الباحث بالاهتمام بالتراث الجغرافي.

المراجع :

بيتر هاجيت (1996م). **الجغرافيا تركيبة جديدة**. ترجمة محمد السيد غلاب، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، الفصل الثاني عشر.

الرئاسة العامة لتعليم البنات الوكالة المساعدة للتخطيط والتطوير (1419هـ). **مسيرة تعليم البنات بالأرقام خلال تسعة وثلاثين عاماً 1380هـ–1419هـ.**

عبد الحافظ أحمد الأصم. (1407هـ). **مدخل إلى مفهوم الانتشار المكاني**، الرياض: بحوث ودراسات في العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

فاطمة محمد الخليفة. (1431هـ). فرص التعليم العالي للفتاة السعودية: الواقع والطموح، دراسة حالة جامعة الملك سعود. ندوة التعليم العالي للفتاة: الأبعاد والتطلعات، جامعة طيبة.

محمد بن صالح الربدي. (2005م). **دراسات في سكان المملكة العربية السعودية**. مصادر المعلومات والبيانات السكانية، الرياض.

المساحة الجوية، خريطة المملكة 1430هـ.

موقع الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض على الإنترنت www.ada.gove.sa.

موقع وزارة التعليم العالي على الإنترنت www.mohe.gove.sa.

نورة عبد الله العجلان. (1430هـ)، توزيع خدمات التعليم العالي في التخطيط الحضري والتنمية الإقليمية دراسة تطبيقية على منطقة الرياض، **مجلة مركز دراسات وأبحاث المدينة المنورة**، (1): 184 – 248.

الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض (1413–1429هـ). الرياض: **مجلة تطوير**، مجموع الأعداد: 41–55.

وزارة التخطيط، خطة التنمية الثامنة (1425هـ–1430هـ) وزارة المالية، مصلحة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان، 1424 هـ.

وزارة التخطيط، خطة التنمية الثامنة (1425هـ–1430هـ)، الفصل العاشر.

وزارة التعليم العالي: التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، الكتاب الإحصائي السنوي موقع الوزارة على الإنترنت www.mohe.gove.sa.

وزارة التعليم العالي (1419هـ)، جامعة الملك سعود. **أطلس منطقة الرياض**. كلية الآداب قسم الجغرافيا.

وزارة المالية، مصلحة الإحصاءات العامة (1425هـ)، **أطلس السكان والمساكن**، النتائج الأولية للتعداد العام.

وزارة المالية والاقتصاد الوطني، مصلحة الإحصاءات العامة. نتائج تعداد عام 2005م للسكان والمساكن في الرياض (1425هـ – 2004م).

http //www.uis.unesco.org

http//uqu.edu.sa.pageat6/5263

الملاحق

جدول (1)

توزع عدد الطلبة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة عام 1430هـ

الجهة	طلاب	طالبات	جملة	النسبة
كليات البنات	0	262268	262268	0,4121
جامعة الملك عبدالعزيز	38333	25661	63994	0,1005
جامعة الملك سعود	37174	25161	62335	0,0979
الكليات التقنية	40108	0	40108	0,063
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	21973	14043	36016	0,0566
كليات المعلمين	35649	0	35649	0,056
جامعة أم القرى	17039	12596	29635	0,0466
جامعة الملك فيصل	7743	8458	16201	0,0255
جامعة القصيم	13358	1106	14464	0,0227
الكليات والمعاهد الصحية	8126	6193	14319	0,0225
جامعة الملك خالد	10701	979	11680	0,0184
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	8927	0	8927	0,014
جامعة الطائف	3830	4843	8673	0,0136
جامعة طيبة	4387	3729	8116	0,0128
الجامعة الإسلامية	5991	0	5991	0,0094
التعليم العالي الأهلي	2628	2544	5172	0,0081
كليتا الجبيل وينبع الصناعيتان	4672	0	4672	0,0073
معهد الإدارة العامة	2674	265	2939	0,0046
جامعة الجوف	2685	0	2685	0,0042
جامعة جازان	1144	0	1144	0,0018
جامعة حائل	635	121	756	0,0012
جامعة الملك سعود بن عبدالعزيز الصحية	82	285	367	0,0006
كلية الأمير سلطان العسكرية للعلوم الصحية	221	113	334	0,0005
الإجمالي	268080	368365	636445	100

المصدر: وزارة التعليم العالي.

جدول (2)
توزع عدد الطالبات في مؤسسات التعليم العالي في المملكة عام 1430هـ قبل إعادة توزيع كليات البنات على الجامعات السعودية

الجهة	عدد الطالبات	%
كليات البنات	262268	71
جامعة الملك عبدالعزيز	25661	7
جامعة الملك سعود	25161	6,8
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	14043	3,8
جامعة أم القرى	12596	3,4
جامعة الملك فيصل	8458	2,4
الكليات والمعاهد الصحية	6193	1,9
جامعة الطائف	4843	1,3
جامعة طيبة	3729	1
التعليم العالي الأهلي	2544	0,7
جامعة القصيم	1106	0,3
جامعة الملك خالد	979	0,2
جامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية	285	0,08
معهد الإدارة العامة	265	0,07
جامعة حائل	121	0
كلية الأمير سلطان العسكرية للعلوم الصحية	113	0
الكليات التقنية	0	0
كليات المعلمين	0	0
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	0	0
الجامعة الإسلامية	0	0
كليتا الجبيل وينبع الصناعيتان	0	0
جامعة الجوف	0	0
جامعة جازان	0	0
الإجمالي	368365	100

من حساب الباحث اعتماداً على إحصاءات وزارة التعليم العالي.

جدول (3)
توزيع الكليات التابعة لكليات البنات عام 1424هـ

م	المنطقة	الآداب	العلوم	المجتمع	الخدمة الاجتماعية	كلية التربية				المجموع
						أقسام علمية	أقسام أدبية	اقتصاد منزلي	عام أدبي وعلمي	إعداد معلمات	
1	الرياض	1	–	1	1	2	2	1	13	2	23
2	مكة المكرمة	–	–	2	–	3	3	2	4	2	16
3	المدينة المنورة	–	–	1	–	1	1	–	1	2	6
4	القصيم	–	–	1	–	1	1	1	4	1	9
5	المنطقة الشرقية	1	1	2	–	1	1	–	–	4	10
6	تبوك	–	–	–	–	1	1	–	–	1	3
7	الجوف	–	–	2	–	1	1	–	2	–	6
8	حائل	–	–	1	–	1	1	–	–	–	3
9	الحدود الشمالية	–	–	1	–	–	–	–	2	–	3
10	نجران	–	–	1	–	–	–	–	–	2	3
11	عسير	–	–	1	–	1	1	–	3	4	10
12	جازان	–	–	1	–	1	1	–	–	2	5
13	الباحة	–	–	1	–	1	1	–	–	2	5
	الإجمالي	2	1	15	1	14	14	4	29	22	102

The Geographic Expansion of Higher Education Institutions for Girls: An Applied Study of the Riyadh Region

Nora A. Alajlan*

This paper is an applied study of the geographic expansion patterns in the wake of the noticeable expansion of higher education for girls in the Kingdom, taking the Riyadh region as main area of investigation. The study aims to monitor the proliferation of institutions of higher education for girls at the regional level. The importance of the topic stems from the fact that the pattern of the geographic distribution of higher education services in the region is quite clear, including as it does primary location, point of spreading, the enhancement phase, resulting from an increase in the number of colleges' sites, as well as the phase of saturation. Universities have spread to a variety of regions and recognized no differences in their admission policies. The importance of this paper comes from its being an applied study of the pattern of geographic expansion of higher education institutions. This in itself is a legitimate research method, which allows for the observing and hence monitoring and controlling of geographic phenomena.

Keywords: Spatial expansion, Higher education, Geographic descriptive patterns, Geographic expansion, The origin , Destinations and Paths, Spatial and non-spatial Barriers, Spatial analysis.

* Dept of Geography, Princess Nora Bint Abdulrahman University, K.S.A.